



## من القدس إلى مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.. تصعيد للانتهاكات والمخططات الاستيطانية الإسرائيلية واعتداءات المستوطنين

إعداد: محمد مصطفى الحلبي

مستشار في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالأمانة  
العامة لجامعة الدول العربية.

تصعد سلطات الاحتلال من تنفيذ المشاريع الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تستهدف من جملة أهداف أخرى إحداث تغييرات من الناحية المادية والديمغرافية، وفي سبيل تعزيز الاستيطان، تخصص سلطات الاحتلال الموازنات المالية الكبيرة والاستثمارات الضخمة، حيث توفر الدعم والحوافز للمستوطنين الذين ارتفع عددهم إلى نحو 475,000 مستوطن في الضفة الغربية، و 230,000 في القدس الشرقية.

ولقد تجددت في الفترة الأخيرة موجة الجرائم الإرهابية للمستوطنين الإسرائيليين، حيث قتل مستوطن إسرائيلي بالرصاص يوم 2/3/2020 مواطناً فلسطينياً بالقرب من مدينة نابلس كان يحاول عبور الشارع إلى الجهة الأخرى.

ولا يزال التوتر يسود في حي «الشيخ جراح» شرق مدينة القدس المحتلة، إثر خطوة استفزازية بإقامة عضو الكنيست المتطرف «إيتبار بن جفير» مكتب له على أرض عائلة

سالم، وسط حصار احتلالي على أهالي الحي المهددين بالتهجير والإخلاء القسري، وباقتحامات واستفزازات مكثفة من المستوطنين للحي بحماية قوات الاحتلال أمام مرأى ومسمع جنود الاحتلال، الذين اعتدوا على بعض النشطاء بالدفع والضرب.

وفي تصعيد إضافي للموقف المتوتر أصلاً في مدينة القدس، تستعد الجمعيات الاستيطانية اليهودية لخلق مزيد من التوتر في شهر رمضان المقبل بتعبئة عناصرها وحشدهم لتنفيذ اقتحامات للمسجد الأقصى المبارك.

وفي الضفة الغربية، وحسب تقارير صادرة عن منظمتي «السلام الآن» و«بيش دين»، فإن 63 بالمئة من اعتداءات المستوطنين حصلت في محيط البؤر الاستيطانية، إذ تنتشر في الضفة 150 بؤرة بمحيط المستوطنات القائمة بغرض الاستيلاء على الأراضي وإبعاد أصحابها ونزع ملكيتها بحماية جيش الاحتلال، وبينت التقارير أن عنف المستوطنين يتكامل مع عنف جيش الاحتلال، الذي يقوم بمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه.

وفي السياق نفسه، شهدت الأيام والأسابيع الأخيرة جدلاً واسعاً في دولة الاحتلال حول وجود ما يشبه «الميليشيا» التي تعمل بشكل رسمي كإحدى الوحدات العسكرية الملحقة بجيش الاحتلال تدعى كتيبة «نيتساح يهودا»، وقد تصاعد الجدل حول هذه الكتيبة الحريدية في ضوء استشهاد المسنّ الفلسطيني «عمر عبد المجيد أسعد» في قرية «جلجيا» في محافظة رام الله والبيرة، حيث أتت جريمة مقتله على يد عناصر هذه الكتيبة لتسلط الضوء من جديد على مدى انحطاط القيم التي تحكم تصرفات جيش الاحتلال، فقد وصف تقرير نشرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية كتيبة «نيتساح يهودا»، التي يخدم فيها يهود متعصبون دينياً، ويسكن قسم منهم في البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، بأنها «ميليشيا تطورت تحت أنظار الجيش الإسرائيلي» وينفذ جنودها الذين



ينتمون لعائلات مستوطنين في المنطقة اعتداءات ضد الفلسطينيين، وتعمل هذه الكتيبة في الضفة الغربية فقط وبشكل دائم، وليس مثل باقي الكتائب والوحدات التي تنتقل جنودها إلى المناطق الحدودية، وهي قوة تعمل لصالح المستوطنات، وعادة ما يدخل قادة المستوطنين إلى مقر الكتيبة بصورة حرة ويتحدثون مع الجنود ويلقون دروسًا حول أحداث عسكرية، الأمر الذي حولها إلى نوع من «الميليشيا»، وتتمثل مهمات الجنود في هذه الميليشيا، حسب إفادات جنود مسرحين منها وتحقيقات الجيش نفسه، بإيقاف سيارات فلسطينية وإنزال ركابها منها والتنكيل بهم في أحيان كثيرة والاعتداء عليهم جسديًا، كذلك يقتحم جنود هذه الكتيبة منازل الفلسطينيين من خلال تكسير أبوابها ونوافذها والاعتداء على سكانها، وأحيانًا يلقون قنابل باتجاه سيارات فلسطينية مارة، «فقط من أجل التسلية».

وقد أظهرت معطيات إسرائيلية أن 8, 3 بالمئة فقط من الجرائم التي ترتكب على خلفية قومية من قبل عناصر تعمل في كتيبة «نيتساح يهودا» ومن مجموعات المستوطنين بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تنتهي في نهاية المطاف بلا لائحة اتهام، حيث تم إغلاق أكثر من 221 شكوى فلسطينية من أصل 263 ما بين أعوام 2018-2020، وهناك 10 فقط تم حتى الآن تقديم لوائح اتهام فيها، والبقية لا زالت قيد التحقيق، حيث تصعب الشرطة الإسرائيلية على الفلسطينيين تقديم شكاوى، ولا تطلع فرق الدفاع عنهم على ما يحدث في القضايا، وتتجاهل الشرطة الإسرائيلية أدلة بحوزتهم تكون وثقتها كاميرات أو غيرها، كما أنه لا يتم استدعاء أي من المستوطنين للاستجواب، وفي أحيان يغلق التحقيق في حينه دون أدنى تحقيق، وكشفت معطيات لمنظمة «يش دين» أن غالبية القضايا تقيد على أنها ضد مجهول، وأشارت إلى أن ما بين أعوام 2005 إلى 2021 تم إغلاق 92 بالمئة من الشكاوى التي قدمتها دون لائحة اتهام، وكان سبب إغلاق 65 بالمئة من الشكاوى هو الزعم بعدم قدرة الشرطة على تحديد مرتكبي تلك الجرائم.

وتتصاعد وتيرة تنفيذ أنشطة الاستيطان الإسرائيلي ضمن سعي سلطات الاحتلال لفرض وقائع جديدة على الأرض، ويوسع الاحتلال عمليات الاستيطان في مدينتي القدس المحتلة و نابلس بالضفة الغربية لتفتيتها جغرافياً وحصر الوجود الفلسطيني فيها بمناطق معزولة عن بعضها وسط صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الممارسات العدوانية التي تنتهك قرارات الشرعية الدولية وتهدد بالقضاء على أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

ففي تطور استنفازي، أعلن رئيس تجمع مستوطنات شمال الضفة الغربية المحتلة «يوسي داغان» عن وضع حجر الأساس لبناء مئات الوحدات الاستيطانية فوق «جبل جرزيم» في نابلس، وقال «داغان» في تصريحات، «إن حجر الأساس وضع اليوم لبناء حي استيطاني داخل مستوطنة «براخا» على جبل جرزيم المحاذي لنابلس من الجنوب، ويضم بناء 127 وحدة استيطانية من ضمن 800 وحدة استيطانية وعدت الحكومة بتشبيدها خلال أربع سنوات»، ويأتي ذلك بعد بناء 547 وحدة خلال السنوات الأربع الماضية، فيما يتبقى بناء أكثر من 100 وحدة لاستكمال بناء 800 وحدة سبق أن تعهدت سلطات الاحتلال بتشبيدها بعد مقتل أحد المستوطنين من المستوطنة في عملية قرب مستوطنة «أرائيل» قبل أربع سنوات.

كما أعلنت سلطات الاحتلال مخططاً لإقامة مستوطنة على قمة «جبل صبيح» الذي يتوسط قرى «بيتا وبيتما وقلبان» في نابلس، ويصل بين شمال الضفة ووسطها ما يهدد بقطع التواصل الجغرافي بينها.

ويصعدّ المستوطنون، بحماية قوات الاحتلال، اقتحاماتهم لأراضي الفلسطينيين بين مدينتي جنين و نابلس تمهيداً لإقامة مستوطنة تفصل بين المدينتين، وبدأت سلطات الاحتلال في مستوطنة «ايتمار» المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين إلى الجنوب من



مدينة نابلس بتنفيذ مخطط لبناء حي استيطاني جديد كان أعلن عنه سابقاً، وهو عبارة عن حي يضم 100 وحدة جديدة، واعتبر هذا المخطط جزءاً من عملية النمو المتسارع التي مرت بها المستوطنة في السنوات الأخيرة، حيث يوجد إقبال من المستوطنين للشراء في الوحدات الجديدة في تلك المستوطنة.

ولزيد من تعزيز الاستيطان والترويج لمشاريع الاحتلال التهودية في الضفة الغربية، عقد مؤتمر أطلق عليه اسم «يهودا والسامرة» شارك فيه أكثر من 200 قيادي من الجالية اليهودية الأمريكية، عرض خلاله «ما وصفته» الجهات المنظمة بـ«السيطرة العربية غير القانونية» على المنطقة المصنفة «ج»، حيث جاء على لسان «متان كهانا» وزير الأديان الإسرائيلي أن «أراضي الضفة لا تتخذ فقط أهمية دينية وقومية بل وأيضاً أهمية أمنية، وأن حكومته ملتزمة بالمشروع الاستيطاني وسوف تستمر فيه، فيما أكد رئيس المجلس الاستيطاني في الضفة أن المستوطنين في ذروة حرب هادئة للحفاظ على حدود دولة إسرائيل بما يؤكد أن موضوع ضم الضفة لا يزال قائماً ولن تتنازل عنه الحكومة الإسرائيلية.

وفي إطار تنفيذ سياسة التهجير والتطهير العرقي، تعكف حكومة الاحتلال على وضع مخطط يستهدف إخلاء قرية الخان الأحمر» شرق القدس المحتلة وتهجير سكانها قسرياً وإعادة بناء القرية لاحقاً في مكان مجاور يبعد نحو 300 متر عن الموقع الأصلي للقرية ونقل السكان إليه، وهو مخطط كان قد عرض على سكان القرية عام 2018 وجوبه بالرفض المطلق في حينه، وقد جرى بحث المخطط الجديد/ القديم في دوائر مختصة في جيش الاحتلال وفيما يسمى مجلس الأمن القومي التابع لمكتب رئيس الوزراء نفتالي بينيت»، ومن المتوقع أن تعقد جلسة المحكمة الإسرائيلية العليا» المقررة في السادس من آذار/ مارس المقبل للنظر في طلب الحكومة الإسرائيلية تأجيل إخلاء وتهجير أهالي قرية الخان الأحمر، وتندرع سلطات الاحتلال بأن قرية الخان الأحمر مقامة على أراضي

دولة، وأنها بنيت دون ترخيص، ومعروف أن قرية الخان الأحمر تقع ضمن الأراضي التي يستهدفها الاحتلال لتنفيذ مشروعه الاستيطاني المسمى «E1».

ويقطن في قرية «الخان الأحمر» نحو 200 فلسطيني، 53 بالمئة منهم أطفال، و95 بالمئة لاجئون مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وتضم مدرسة تخدم 170 طالبًا من عدة أماكن في المنطقة، وفي المقابل، أكد أهالي تجمع الخان الأحمر البدوي في القدس المحتلة رفضهم مجددًا لأي مقترحات أو مخططات للاحتلال تهدف لترحيلهم عن أرضهم ونقلهم إلى مناطق أخرى.

وفي إطار مشروعاتها التهودية، تُجري سلطات الاحتلال بوتيرة متسارعة تغييرات جوهرية على معالم البلدة القديمة في القدس المحتلة، خصوصًا في منطقة «باب الخليل» وميدانها الرئيس المعروف بساحة «عمر بن الخطاب»، والذي يشكل واحدًا من أهم المراكز السياحية في المدينة، بقيام جرافات تابعة لسلطة الآثار الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس بأعمال تجريف هناك تتركز أسفل الجدار الغربي لقلعة القدس التاريخية، حيث مسجد النبي داود، تمهيدًا لبناء سوق ومجمع تجاري سياحي في باطن الأرض لاستقطاب الحركة التجارية والسياحية الوافدة، وتحويل الدخول إلى البلدة القديمة من القدس عبر باب الخليل بعد ربطه بشوارع يافا والتجمعات اليهودية في القطاع الغربي المحتل من المدينة، ويتضمن المشروع الاستيطاني إقامة ساحات وأسواق ومجمعات تجارية وسياحية ومتحف تحت الأرض لوصول السياح الأجانب واليهود إلى باب الخليل من خلال عدة ساحات قريبة واستراحات للسياح، فيما رصدت حكومة الاحتلال ميزانية بقيمة 40 مليون شيكل (نحو 13 مليون دولار) لتنفيذ أكبر عملية تغيير معالم في المنطقة.

ويشرف على المخطط كل من بلدية الاحتلال وما تسمى «سلطة الآثار» الإسرائيلية



وعدة جمعيات استيطانية، ويعد باب الخليل ثاني أكبر الأبواب وأجملها في سور القدس بعد باب العامود، ويقع في الحائط الغربي للبلدة القديمة، ويشكل المدخل الرئيس للمدينة وتاريخها العريق، كان يُعرف في العصر الإسلامي المبكر باسم باب «محراب داود»، و«باب داود» في فترة الفرنجة، واليوم يعرف بـ«باب الخليل أو باب يافا».

كما استولت سلطات الاحتلال على مساحات من الأراضي في القدس لتضمها لمشروعاتها التهودية التي يجري تغليفها أحياناً بغلاف «الخدمات العامة»، وفي هذا السياق أعلنت سلطات الاحتلال عن مصادرة 500 دونم من أراضي بلدة العيساوية وضاحية «رأس شحادة» في مخيم «شعفاط»، وتأتي هذه المصادرة لتلك الأراضي لصالح مكب للأتربة وإقامة «حديقة عامة» بين رأس شحادة والعيساوية، كما قررت سلطات الاحتلال تخصيص 10 ملايين شيكل لـ«إعمار» المواقع الأثرية في الضفة الغربية بهدف نسبها زوراً للتاريخ اليهودي وإضفاء صبغة يهودية عليه، ومن بين الأماكن التي سيجري تهويدها موقع سبسطية شمالي نابلس والذي سيتم تخصيص خمسة ملايين شيكل له، بالإضافة لرصد مبلغ 2,5 مليون شيكل لغايات تمويل متابعة الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة للمواقع الأثرية، وتعهد ما يسمى وزير القدس والتراث «زئيف الكين» بـ«محرابة» عمليات السيطرة على المواقع الأثرية في الضفة الغربية، في إشارة إلى نية الاحتلال السيطرة عليها وانتزاعها من الجانب الفلسطيني.

وتعمل الحكومة الإسرائيلية حالياً على خطة لتنفيذها وتطلق عليها اسم «لافي»، بعد عرضها على الحكومة للمصادقة عليها في المستقبل القريب، حيث تروج ما تسمى بـ«سلطة تطوير القدس» لعدد كبير من المشاريع الاستيطانية التي وصفتها بـ«المهمة» للمدينة خلال عام 2022، وذلك باستمرار وتكثيف الاستثمار في تطوير المدينة كمركز تكنولوجي مع التركيز على صناعة التكنولوجيا الحيوية، بعد أن وضعت منطقة وادي الجوز في القدس الشرقية المحتلة ضمن وادي السيلكون، وتشمل أجزاء من حي

الشيخ جراح شمالاً، وسيتم نقل الوحدات الحكومية إلى المدينة.

هذا وقد صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية» على إيداع ثلاثة مخططات استيطانية في القدس في مستوطنات «جيلو» و«كريات يوفال» و«غونينيم»، ويقع المخطط في مستوطنة «جيلو» على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 11 دونماً في مجمع «رحوفوت»، ويشمل بناء 400 وحدة استيطانية في برجين من 30 طابقاً ومبنى من تسعة طوابق، كما يشتمل 6000 متر مربع للمباني العامة، وحوالي 800 متر مربع من المساحات التجارية، بالإضافة إلى تخصيص 5, 1 دونم لصالح المساحات العامة المفتوحة، أما المخطط في مستوطنة «كريات يوفال» فيقوم على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 5, 4 دونمات وتتضمن الخطة بناء 140 وحدة استيطانية في مبنين، يتألف الأول من عشرة طوابق والثاني من 11 طابقاً، ومن بين جميع الوحدات الاستيطانية سيتم تخصيص حوالي 48 وحدة صغيرة، أما المخطط في «كريات يوفال» فيشمل حوالي 500 متر مربع للمناطق التجارية، وحوالي 570 متراً مربعاً للمباني العامة التي سيتم استخدامها لروضة أطفال وحضانة، أما المخطط الخاص بالحى الاستيطاني «غونينيم» على طريق الخليل جنوب غرب القدس فيقوم على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 40 دونماً، ويشمل 1080 وحدة استيطانية على شكل متسلسل سيتم بناؤها في 12 مبنى من 6 إلى 31 طابقاً، ومن بين جميع الوحدات السكنية سيتم تخصيص حوالي 316 وحدة للشقق الصغيرة، وتشمل الخطة في حى «غونينيم» حوالي 2500 متر مربع للتجارة والتوظيف، و2200 متر مربع للمباني العامة لرياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية وكنيس يهودي يُقام على واجهات المباني.

وفي القدس أيضاً، صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء» على إيداع خطة لبناء 900 وحدة استيطانية للطلبة اليهود -ضمن مخطط مستوطنة التلة الفرنسية- بجوار الجامعة العبرية ومشفى «هداسا» على أراضي قرية «العيسوية»، ويعتبر هذا المشروع



الاستيطاني الخامس في مستوطنة التلة الفرنسية الذي يصادق عليه منذ مطلع العام الجاري، حيث صادقت الخطة على توسيع المنطقة المبنية في الجامعة العبرية وفق احتياجات إدارة الجامعة ضمن مخطط مبدئي على أكثر من 150 دونماً، مع استبدال 170 غرفة للسكن الجامعي للطلاب اليهود الإسرائيليين إلى 900 غرفة جديدة، ووفقاً لبلدية الاحتلال، فإن المخطط يغطي مساحة إجمالية تبلغ حوالي 24 دونماً، ويضمن إنشاء 15 مبنى سكن طلابي جديد، بما في ذلك سوق صغير ومقهى وصالة رياضية ومركز رعاية نهارية ورياض أطفال وغرف دراسة مشتركة وغرف اجتماعات، وذلك لخدمة الجامعة العبرية وطلابها وسكان مستوطنة التلة الفرنسية.

في الوقت نفسه، صادقت «اللجنة المحلية للتخطيط والبناء» في بلدية الاحتلال على مخطط لمضاعفة مساحة مشفى «هداسا- التلة الفرنسية» خمس مرات على أرض مساحتها 111 دونماً من أراضي البلدة، ووفق الخطة الجديدة فستتم إقامة برج من 15 طابقاً و7 مبانٍ جديدة ومهبط طائرات هليكوبتر، وكذلك الحفاظ على المبنى التاريخي القديم الذي بُني في عهد الانتداب البريطاني عام 1930، وسيتم تحويله إلى فندق ومركز تجاري لخدمة المشفى ومستوطنة «التلة الفرنسية»، وتتطلب الخطة الحصول على موافقة من «اللجنة اللوائية التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية» لأجل تنفيذها، ومعروف أن مشفى «هداسا التلة الفرنسية» مقام على أراضي العيسوية ضمن مستوطنة «التلة الفرنسية» التي أقيمت عام 1969 باعتبارها ضاحية سكنية داخل حدود بلدية مدينة القدس في إطار ما يسمى «القدس الكبرى».

كما صادقت لجنة المالية التابعة لبلدية الاحتلال في القدس على سلسلة مشاريع ومخططات تهدف لربط المستوطنات المحيطة بالقدس، حيث تم رصد نحو مليار شيكل، أي ما يعادل 300 مليون دولار أميركي لهذه المشاريع؛ وخصصتها لتطوير بنى تحتية وربط شبكات المواصلات بين مختلف الأحياء الاستيطانية في المدينة مع الشطر

الغربي في القدس، ويسعى الاحتلال من خلال ربط هذه الشبكات عبر تعزيز وتوسيع طرق ومسارات لربط سكة القطار الداخلية «الترام» في المدينة من أقصى شمال المدينة في «مستوطنة راموت وبسجغات زئيف» وحتى جنوبي المدينة عند «المالحة»، وتبلغ ميزانية بلدية الاحتلال في القدس عمومًا للعام الحالي 12 مليار شيكل، رصد منها مليار شيكل لأعمال تحديث في شبكات الطرق والمحاور الرئيسة لربط مختلف أنحاء المدينة بشقيها (الشرط الغربي المحتل عام 1948، والشرط الشرقي المحتل عام 1967) في منظومة مواصلات واحدة.

وتعتزم بلدية الاحتلال ووزارة البناء والإسكان تنفيذ خطة جديدة لبناء 5250 وحدة استيطانية، بهدف مسح ما يسمى بالخطة الأخضر الفاصل بين الأراضي المحتلة عامي 1948 و1967، أي لأراضي الواقعة بين حدود القدس الغربية والشرقية على مساحة 840 دونمًا من أراضي تلال جنوب غربي القدس المحتلة، ويستهدف المخطط الإسرائيلي الجديد مناطق جنوب غربي القدس التي تبدأ من أراضي قرى «عين كارم، الوجلة، صطاف، والمالحة»، والتي هجر الاحتلال سكانها عام 1948، وأقيم على جزء من أراضي المالحة حديقة حيوانات ضخمة، وتشمل الخطة الإسرائيلية التي خصص الاحتلال لها 2,8 مليار شيكل إنشاء حي استيطاني جديد في محيط ما يعرف بمستوطنة «جفعات مسوئة» يضم مباني ضخمة من خمسة إلى اثني عشر طابقًا قرب حديقة الحيوانات جنوب القدس، وإقامة 300 غرفة فندقية ومواقع تجارية، ووحدات استيطانية، والحي الاستيطاني سيقام على جزء من أراضي عين كارم ووادي الصرار وقرية «صطاف» المهجرة وعلى أراضي الوجلة غربي بيت لحم.

وفي الوقت ذاته، تسعى بلدية القدس وسلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية بالتعاون مع حارس أملاك الغائبين الإسرائيليين للسيطرة على أراضي المقدسيين في حي وادي الرابة بسلوان، حيث عقدت المحكمة المركزية في القدس المحتلة جلسة للنظر



في الاستئناف الذي قدمه المحامي مهند جبارة باسم أصحاب الأراضي في وادي الرابة ببلدة سلوان ضد قرار محكمة الشؤون المحلية بالقدس، صادق على أوامر البستنة الصادرة عن رئيس بلدية الاحتلال القاضي بالسيطرة على 27 قطعة من أراضي وادي الرابة تبلغ مساحتها أكثر من 200 دونم بغرض تحويلها إلى أراضي حدائق عامة، وأكد المحامي جبارة أن عدم قانونية أوامر البستنة هو لسبب الشمولية في أوامر البستنة، إذ إن الأمر الواحد شمل 27 قطعة مع 200 دونم، إذ لم يتم فحص كل قطعة وقطعة بحد ذاتها، إنما تم التطرق إلى جميع الأراضي كقطعة واحدة كبيرة، وطلب من المحكمة قبول الاستئناف واستصدار أمر منع احترازي إلى ما يسمى سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية وبلدية القدس، يمنعهم من دخول أراضي السكان الفلسطينيين في حي وادي الرابة ببلدة سلوان، يذكر أن بلدية الاحتلال في القدس تقدمت بأربعة أوامر بستنة وقّعها رئيسها بادعاء أن المنطقة مطلوبة من قبلها للسيطرة عليها بغرض تشجيرها وإقامة بساتين عامة فيها.

وتسعى بلدية «موشيه ليئون» و«سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية» بالتعاون مع حارس أملاك الغائبين للسيطرة على أراضي المقدسيين في حي وادي الرابة بسلوان، حيث عقدت المحكمة المركزية في القدس المحتلة جلسة للنظر في الاستئناف الذي قدمه المحامي مهند جبارة باسم أصحاب الأراضي في وادي الرابة ببلدة سلوان، ضد قرار محكمة الشؤون المحلية بالقدس القاضي بالسيطرة على 27 قطعة من أراضي وادي الرابة تبلغ مساحتها أكثر من 200 دونم بغرض تحويلها إلى أراضي حدائق عامة، وأكد المحامي جبارة أن عدم قانونية أوامر البستنة هو لسبب الشمولية في أوامر البستنة، إذ إن الأمر الواحد شمل 27 قطعة مع 200 دونم، إذ لم يتم فحص كل قطعة وقطعة بحد ذاتها، إنما تم التطرق إلى جميع الأراضي كقطعة واحدة كبيرة، وطلب من المحكمة قبول الاستئناف واستصدار أمر منع احترازي إلى ما يسمى «سلطة الطبيعة والحدائق

الوطنية الإسرائيلية» وبلدية القدس يمنعهم من دخول أراضي السكان الفلسطينيين في حي «وادي الرابة» ببلدة سلوان، ويذكر أن بلدية الاحتلال في القدس تقدمت بأربعة أوامر بستنة وقّعها رئيسها بادعاء أن المنطقة مطلوبة من قبلها للسيطرة عليها بغرض تشجيرها وإقامة بساتين عامة فيها.

وفي محافظة بيت لحم، صادقت سلطات الاحتلال على مخطط استيطاني جديد لتوسيع مستوطنة «كريات هيو فيل» في الأراضي الواقعة بين قرية الوجة ومدينة بيت لحم، يشمل بناء 200 وحدة استيطانية وبرج من 30 طابقاً، ويعتبر هذا المخطط الاستيطاني الذي قدمته شركة «توب بوروشوف» جزءاً من مخطط كبير لزيادة البناء الاستيطاني في كل المنطقة الجنوبية من القدس، ويقع المشروع الاستيطاني الجديد بجوار «الخط الأحمر» لسكك الحديد الخفيف، قيد الإنشاء حالياً، والمتوقع افتتاحه في العام 2023 لربط شمال مدينة القدس بجنوبها وشرقها بغربها، وتمثل التوسعة الجديدة للمستوطنة جيئاً بمساحة تزيد على 100 دونم ستخصص لبناء وحدات استيطانية جديدة ومرافق عامة ومدرسة ونادٍ رياضي وكنيس وملاعب وحديقة خاصة بالأطفال ومناطق خضراء ومسارات وغيرها، ويعتبر هذا المشروع الاستيطاني الثالث الذي يجري إقراره على أراضي «الوجة» منذ مطلع العام الجاري 2022 لتوسيع المستوطنات.

كما صادقت سلطات الاحتلال على قرار يقضي بمصادرة مساحات شاسعة من برية بيت لحم وصولاً إلى مشارف البحر الميت، ويقضي القرار بالاستيلاء على 48,700 دونم، ويقوم المخطط الاستيطاني الضخم على توسيع عدة مستوطنات قائمة، وإنشاء مناطق صناعية، وحسب قرار المصادرة فإنه ستم توسعة مستوطنة «آبي هناحل» المقامة على أراضي قرية كيسان وتوسيع المنطقة الصناعية التابعة لها لأكثر من الضعفين، وإقامة منشآت زراعية ومحمية طبيعية وربطها بشبكة طرق وبناء جدار إلكتروني لحمايتها، وكذلك ربطها بمكب خاص بفرز وتدوير النفايات وإقامة عدة مصانع مرتبطة بذلك،



مما يفضي إلى محاصرة الوجود الفلسطيني في المنطقة، ويشمل المخطط تطوير مستوطنتي «معالي عاموس» و«آفي مناحيم»، ومضاعفة عدد سكانها خلال السنوات الخمس المقبلة، وتطوير قطاع صناعة الحجر في المنطقة الغنية بالصخور الصلبة، علماً أن ثلاث كسارات إسرائيلية تعمل في المنطقة، وهناك خطة لتوسيع عملها.

هذا وقد اعتدت مجموعة من مستوطني «معالي عاموس» على مواطن فلسطيني من قرية «كيسان» شرق بيت لحم أثناء رعيه لأغنامه، حيث تم رشه بغاز الفلفل، قبل أن تحضر قوات الاحتلال وتعتقله بحجة أنه قاوم المستوطنين، ومنع مستوطنون تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي مواطنين من عائلة الشاعر من زراعة أرضهم بأشجار الزيتون وطردوهم وسط تهديدهم بعدم العودة مرة أخرى، فيما واصل مستوطنو «معالي عاموس» المقامة على أراضي المواطنين جددوا اعتداءهم على رعاة الأغنام في قرية «كيسان» شرق بيت لحم.

وفي الخليل، اقتلع مستوطنون من مستوطني «بيت عين» أكثر من 50 شجرة زيتون في منطقة «ظهر المنصرة» شرق صوريف، في أراضي تبلغ مساحتها نحو 100 دونم، وهي منطقة زراعية يفلحها المزارعون على مدار العام، وهدمت قوات الاحتلال غرفة زراعية في منطقة «وردان» شرق بلدة بيت أمر شمال الخليل، كما هدموا بئراً زراعية واقتلعوا عددًا من أشجار الزيتون خلال عملية الهدم، وأجبروا المواطن الفلسطيني محمد ناصر العلامي على هدم مخزن في وادي الشيخ، بحجة قربه من الشارع الاستيطاني، كما هدمت قوات الاحتلال غرفة زراعية في بلدة حلحول في منطقة «الحوار»، وتصدى مزارعون من بلدة «ترقوميا» غرب الخليل لمحاولات المستوطنين رش حقولهم الزراعية بالمبيدات الكيماوية الحارقة.

وفي رام الله، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزلاً قيد الإنشاء في حي «سطح

مرحبا» قرب جبل الطويل بمدينة البيرة، والمنزل مكون من طابقين، وتبلغ مساحة كل طابق 200 متر مربع، وأخطرت قوات الاحتلال بهدم مدرسة «راس التين» الأساسية الواقعة في تجمع «راس التين» البدوي شرق رام الله خلال 14 يوماً، وعلقت إخطار الهدم على أبواب المدرسة.

وفي سلفيت، اقتحم المئات من أطفال المستوطنين بحماية جيش الاحتلال محمية «وادي قانا» بدير ستيا ضمن حملة ممنهجة لتزوير الحقائق والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وأقدم مستوطنون على تكسير وتقطيع حوالي 80 شجرة زيتون في قرية «ياسوف» شرق سلفيت في مناطق «باب الشعب» و«أبو القصب» و«القصور»، القريبة من مستوطنتي «يتفوح» و«رحاليم»، كما أقدمت مجموعة من المستوطنين على هدم وتخريب خمس غرف زراعية في الجهة الشمالية الغربية من بلدة «كفر الديك» في منطقتي «خلة القمح، وسوسية»، حيث خلعوا أبواب الغرف وحطموا النوافذ وقطعوا مواسير المياه، وأتلفوا أكياس الأسمت، كما حطموا ألواح الطاقة الشمسية، وشرعت جرافات المستوطنين بتجريف مساحات واسعة من أراضي مواطني بلدي «كفر الديك وبديا» الواقعة بمنطقة «ظهر صبح» بهدف الاستيلاء عليها واستخدامها لأغراض زراعية، علماً أن مساحة «ظهر صبح» تقدر بأكثر من 10 آلاف دونم معظمها مزروعة بأشجار الزيتون المعمرة.

وفي طولكرم، جرف مستوطنون مساحات من أراضي قرية شوفة جنوب شرق طولكرم، واقتلعوا عشرات أشجار الزيتون لصالح شق طريق استيطانية، وتعود ملكية الأراضي والأشجار المستهدفة لآل حامد من القرية، وبلغت عمليات التجريف أكثر من كيلو متر تقريباً، وفتح طريق باتجاه مستوطنة «أفني حيفتس» المقامة على أراضي قرى «شوفة وكفا وكفر اللبد».



وفي الأغوار، أخطرت سلطات الاحتلال بهدم منزل سكني إسمنتي يعود لمواطن فلسطيني وتبلغ مساحته 150 مترًا، وهدم بيت تعبئة زراعي (بركس) تبلغ مساحته 300 متر مربع في قرية «كردلة» بالأغوار الشمالية، ونفذ جيش الاحتلال تدريبات واسعة في مناطق عديدة من الأغوار الشمالية، وأسفرت التدريبات عن تخريب مساحات واسعة من المحاصيل الزراعية.

ختامًا، إن هذه اللوحة من الأمثلة من الأنشطة والمخططات الاستيطانية الإسرائيلية في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن جرائم المستوطنين بمساعدة من قوات الاحتلال، ومن انتهاكات إسرائيلية أخرى بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وغيرها، تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك على استمرار الحكومة الإسرائيلية الحالية على نهج الحكومات السابقة في الاستهانة بالمجتمع الدولي والاستهتار بقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية «جنيف» الرابعة، إضافة إلى أنها تخلق المزيد من التوتر مما يندرج بخطر الأوضاع واحتمال تأججها في كل الأراضي الفلسطينية.

## المصادر الرئيسية:

- الأمم المتحدة، الرابط الإلكتروني: <https://news.un.org/ar>
- تقارير المركز الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان
- مركز الميزان لحقوق الإنسان، الموقع الإلكتروني: [www.mezan.org](http://www.mezan.org)
- أخبار صحفية